تواصل (المدى) نشر هذا الكتاب الذي يقدم صورة عن ذكريات وانطباعات وآراء بول بريمر حول فترة عمله في العراق وتهدف (المدى) عبر ترجمتها ونشرها الكتاب إلى إتاحة الفرصة لقرائها للاطلاع، كما تتيح المجال للباحثين والمحللين وسواهم من المعنيين لمراجعة مادة الكتاب فكرياً ونقدياً.. وبهذا تؤكد (المدى) ان جميع الآراء والمعلومات التي يقدمها بريمر هنا هي تعبير عن وجهة نظره الشخصية التي لا تلتقي مع وجهة نظر (المدى) التي واكبت فترة حكم بريمر وما بعدها بالنقد الصريح المعروف عن الجريدة وعن سياستها الواضحة في هذا المجال.

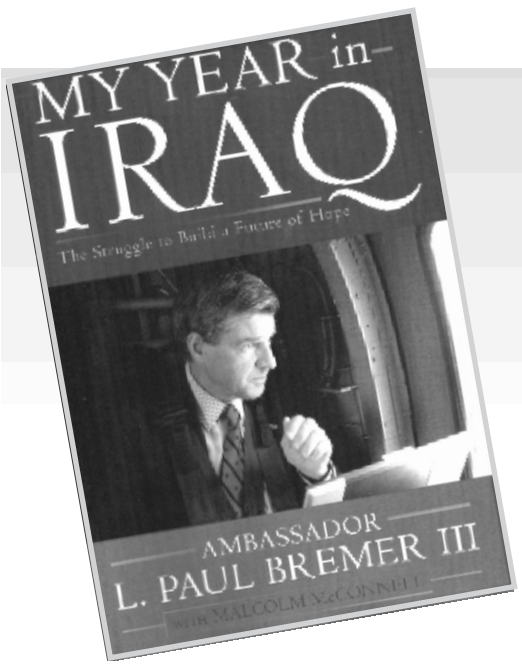

كتاب بول بريمر الصادر حديثاً حول تجربة عمله في العراق

سنتي في العراق

الصراع لبناء مستقبل من أمل

تأليف/ بول بريمر
ترجمة/ د. عابد اسماعيل

(الحلقة السادسة و العشرون)

الفصل الخامس

"كيف تبدو ميزانية السنة القادمة؟" سألتُ، وكنتُ أخشى الجواب.

قبل عشرة أيام، كنتُ قد سألتُ مستشارين في سلطة التحالف المؤقتة العمل مع نظرائهم العراقيين على تقدير مصادر الدخل والنفقات في البلاد، للعام ٢٠٠٤، وليقرروا، من ثم، مقدار العجز النهائي في الميزانية، لتلك السنة. لم تكن الأخبار جيدة.

كان التخريب المستمر لأنابيب النفط، والتدهور الحاد في عائدات تصدير النفط المتوقعة، يمثّل مشكلةً كبرى. كان العراق يصدر النفط الخام من حقول الشمال عبر أنبوب نفط يمر عبر تركيا إلى البحر الأبيض المتوسط، ومن حقول الجنوب، عبر أنابيب نفط قصيرة، إلى ناقلات النفط في شمال الخليج. يملك العراق، ما حصيلته الإجمالية أربعة آلاف ميل من أنابيب النفط، وتكاد تكون حمايتها من المخربين مستحيلة. وقد أكد مستشارنا لشؤون النفط فيل كارول بأن البنية التحتية للنفط برمتها- آبارا، أنابيب، محطات ضخ، مصافي- معطوبة مثل مصفاة الدورة التي سبق وزرتها.

"يبلغ النقص مليار دولار هذه السنة،" قال ديفيد، ناقراً فوق الجدول، على الطاولة الرخامية. "ويُقدر النقص المتوقع للعام القادم بأكثر من مليار ونصف دولار."

"هذا يعني أن علينا أن نسرع بتعيين حراس متعاقدين على الأرض،" قلتُ. "حين تصبح قوات الأمن العراقية جاهزة، يجب أن تنخفض أعمال التخريب."

"أجل،" قال ديف بهدوء، "ولكن حتى وإن حدث ذلك، يبقى ينتظرنا الكثير من العمل لجعل صناعة النفط تنهض من جديد. لا نملك تقديرات محكمة، لأن عمليات المسح لم تكتمل بعد، غير أن فريق فيل كارول يقدر بأننا نحتاج إلى ملياري دولار بين عامي ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٧."

لم يكن التخريب المشكلة الوحيدة في قطاع النفط الحيوي. تحت قيادة القوة رقم سبعة للمهمات المشتركة للجنرال سانشيز، أدت كتائب الجيش للمهندسين عملاً عظيماً في إعادة ترميم المنشآت النفطية. ولكن في منتصف حزيران، قرر بعض البيروقراطيين في البنتاغون نقل مسؤولية نشاطات المهندسين من قوة المهمات المشتركة إلى سلطة التحالف المؤقتة، خافضين تمويلهم، خلال هذه العملية، إلى الصفر. لم تكن سلطة التحالف المؤقتة تملك بالتأكيد المال لدعم عملهم. هكذا انتهى المطاف بآلاف من مهندسي الجيش- المجهزين برافعات متحركة، وآلات حفر قنوات، وأدوات شغل حديدية ، ضرورية لزيادة إنتاج النفط- يجلسون في خيامهم الحارة، ويتسلون بألعاب الفيديو.

هنا واجهتُ البنتاغون بجحيم حقيقي. فأصدر نائب وزير الدفاع بول وولفويتس توجيهات إلى القائم بأعمال قائد الجيش ليس براونلي أن يستعيد التمويل، وتلقينا، على إثر ذلك، ميزانية للمهندسين. كان هذا بمثابة إشارة إنذار مبكرة للكيفية التي يمكن لواشنطن من خلالها أن تعقد أعمال إعادة البناء.

أثرتُ قضيةً أخرى مع أوليفر.

"ديف،" قلتُ له، "في كل مكان أذهبُ إليه، يقول لي العراقيون إن الأموال لا تصل إليهم. لا تصل إلى الوزارات، بعد أن حددنا الحصص، لا تصل إلى الأقاليم، لا تصل إلى أحد. بحق الجحيم، هلاّ أخبرتني ماذا يحدث؟"

"هناك العديد من الأسباب،" قال ديفيد شارحاً. "أولاً، إن البيروقراطية العراقية غير قادرة على التحرك بسرعة. علمهم بطش صدام أن عليهم أن لا يرتكبوا خطأ البتة. يمكن أن يؤدي هذا إلى قتلهم- حرفياً. وبالتالي لا أحد يقوم بخطوة واحدة قبل أن يأخذ موافقة العشرات من البيروقراطيين الآخرين."

إضافة إلى ذلك، بما أنّ وزارة المالية كانت تسيطر على ٨ بالمئة فقط من الميزانية الوطنية، فإن هذه الوزارة المحورية وقعت ببساطة تحت ضغط عمل لم تتعود عليه، حيث أننا نحاول أن ندير الميزانية الوطنية برمتها من خلالها.

"إن ما نحن بصدده يمثل معادلاً للرعب المالي. لكنهم سيتعودون،" فكر ديفيد،" ولكن العملية ستأخذ وقتاً."

مثل كل شيء آخر في العراق، قلتُ في نفسي. تتوفر لدينا الآن تقديرات جيدة عن الضرر الذي ألحقه تهريب الوقود من العراق. كان صدام يشجع التهريب للقفز فوق العقوبات، والحصول، بشكل غير شرعي، على ريع التصدير لمصلحة بقاء النظام. في هذه الأثناء، كانت العصابات الإجرامية على طول خط الطريق المائي على شط العرب، في الجنوب، والمصفاة الشمالية قرب حقول نفط كركوك قد حرفت وقود المازوت، والبنزين والكيروسين من هذه المصافي إلى أساطيلها من ناقلات الشحن الخاصة- بالتواطؤ مع قوى أمن صدام. وكان المهربون يبيعون هذه المحروقات في الدول المجاورة بأسعار أعلى بأربعين مرة من الأسعار المدعومة حكومياً في العراق. وقد استقطب هذا النوع من الربح عشرات الآلاف من المجرمين الذين أطلق صدام سراحهم من السجن، قبل نشوب الحرب بقليل.

كان تهريب المازوت في الجنوب قضية معقدة، حيث كان ينقل بناقلات شحن إلى مراكب كبيرة راسية في أحواض سفن سرية، ثم يشحن إلى ناقلات صغيرة، تنقل بدورها الوقود إلى موانئ في الخليج مثل أبو ظبي، حيث تحقق أرباحاً هائلة.

ومنذ سقوط صدام، تصاعدت عمليات التهريب بشكل كبير، نظراً للنقص في قوات الحراسة على المصافي، وضعف الرقابة على الحدود. وكان لهذه التجارة غير القانونية ثلاث نتائج سلبية رئيسية. أولاً، كانت وزارة النفط العراقية تخسر الأرباح التي كان من المفترض أن تكسبها من عائدات بيع المازوت. علاوة على ذلك، كان التهريب، الذي جفف آخر مستودعات المحروقات، تسبب بنقص في كل أرجاء البلاد، وأدى، في مسألة مادة البنزين، إلى وجود طوابير طويلة غاضبة، مستنفرة سياسيا، في معظم المدن الكبرى. وكان الشح في المازوت قد ضاعف مشاكل الطاقة، في الوقت الذي تحتاج فيه مولدات الكهرباء الخاصة إلى هذه المادة.

كان ديف أوليفر قد قام ببعض الحسابات. "يترتب علينا أن ننفق ما قيمته ٢٥٠ مليون دولار شهرياً لشراء هذه المحروقات من الكويت وتركيا."

ثلاثة مليارات دولار في السنة؟ ومن أين لنا نحصل على ذلك؟! قلتُ متعجباً.

وما زاد الطين بلّة، أن جميع مصافي العراق ظلت خارج الخدمة من آذار حتى منتصف الصيف. تحت حكم صدام، استخدمت المصافي اشهر الصيف لتكديس أصناف مختلفة من المحروقات، لكي تلبي الحاجة المتزايدة في اشهر الخريف الباردة، واشهر الشتاء. لكننا لم نكن نبني قوائم جرد لما سنحتاج إليه في الشتاء التالي.

وقد ناقشنا، أنا وسانشيز، هذه الأزمة المتفاقمة، وخرج فريق عمله بخطة عمل تُسمى عملية الطاقة الخام. كانت غايتها التأقلم مع منحيين من التهريب. أولاً، يجب على قوات التحالف أن تعترض وتصادر شاحنات النقل النفطية، وتحملها مسؤولية النقص الحاصل في المازوت، وتسلم هذه الشاحنات إلى وزارة النفط. كنت طلبتُ أيضاً من الجنرال أبي زيد أن نُشرك فرع البحرية في القيادة المركزية للتحالف في اعتراض ناقلات التهريب. وبالتالي، إذا استطعنا أن نصادر هذه الناقلات، تصبح عمليات التهريب غير مربحة.

> "من الصعب القول. يمكن أن يكون في تشرين الثاني، أو كانون الأول. والمؤكد، في فترة لا تتعدى الربع الأول من سنة ٢٠٠٤، هذا يعتمد على السرعة التي نباشر فيها بتصدير النفط."
> إن احتمالات إفلاس بلد من البلدان ليست سارّة. وإذا لم نستطع دفع (فواتيرنا) الشهرية، بما في ذلك، رواتب الملايين من المتقاعدين والموظفين في الحكومة، ستكون لذلك نتائج كارثية في العراق.

الهدف الثاني للعملية هو التعامل مع مصاهر سرية للنحاس تملكها العصابات التي كانت تسرق خطوط نقل الطاقة الكهربائية، منذ أواخر آذار. حين كانوا يخلعون خطوط الضغط العالي للحصول على النحاس، لم يكن هذا فقط يزيد في النقص الحاد للطاقة الكهربائية، بل كانوا يتسببون أيضاً بإغلاق بعض حقول النفط الجنوبية قرب البصرة، مما كلف العراق خمس مئة ألف برميل إنتاج يومياً، أو عشرة ملايين دولار في اليوم. كانت القوات البريطانية، التي تسيطر على القطاع الجنوبي، تشكو، محقةً، من قلة عدد أفرادها، ولم تكن تستطيع أن تحرس كل ميل من الشبكة العامة. كان العراق يملك اثنتي عشر ألف ميل من خطوط الكهرباء.

وبالرغم من أنني كنت أدركُ أن هذه المشاكل ليست مستحيلة الحل، إلا أنها كانت تجعل التحدي أمام التحالف أكثر صعوبة في العراق. لقد صدم كل عراقي بالغ، وانتابته الدهشة، بالسرعة والدقة اللتين دمر فيهما التحالف قوات الحرس الجمهوري التابعة لصدام، وأطاحت بالنظام البعثي. وبعد هذا الاستعراض الكبير للقوة، توقع العديد أنّ نقوم بمعجزات مشابهة، ما إن تقف الدبابات عن التقدم. إذا كنا قادرين على تدمير قطع مدفعية رشاشة، من أعلى ارتفاع للعاصفة، لماذا لا نستطيع أن نوفر طاقة كهربائية ثابتة، أو نوفر، بشكل دائم، مادة البنزين؟ وبالطبع، كان كل يوم يمر، ويعجز فيه التحالف، بأسلحته الثقيلة، تصحيح قضايا اقتصادية أساسية، كان تصميم وثقة المتمردين العراقيين، والإرهابيين الأجانب تتوطد وتزداد.

إن الواقع على الأرض جعل الصورة الوردية المرسومة قبل الحرب تبدو مجرد فانتازيا، خاصة أنه كان يظن بأن العراق، بعد التحرير، سيكون قادراً على دفع تكاليف إعادة البناء عبر صادرات النفط، خلال أسابيع أو أشهر من التحرير. لكننا كنا، بوضوح، منخرطين في مشروع طويل الأمد، لإعادة بناء الأمة، سواء أحببنا ذلك أم لم نحبه.

هذه الفجوة بين الواقع والتطلعات جعلت التغطية الصحفية، السلبية باطراد، أكثر سلبية، للعراق بعد التحرير. وبالرغم من أنّ حفنة قليلة من الصحافيين الغربيين كانت تنقل أخباراً سيئة خلال الحرب، اهتم عدد قليل بالجانب الإيجابي لعمليات قوات التحالف.

كان رئيس مستشاري الصحفيين، دان سينور، يشعر بامتعاض كبير حيال هذه المعضلة. في إحدى الظهيرات الخانقة من تموز، أتى إلى مكتبي ليناقش الوضع.

"يجب أن نغير مقاربتنا. لن تغطي الصحافة أية قصة تتحدث عن أخبار جيدة،" قال.

كان دان زميلاً مليئاً بالحيوية، ويجمع بين تجربة رجل الأعمال وموظف الحكومة. وبسبب كونه خريجاً في مدرسة إدارة الأعمال في جامعة هارفارد، عمل في القطاع الخاص لعدد من السنوات، قبل أن ينتدب إلى قطر، للمساعدة بالإشراف على الجانب الصحفي، خلال الحرب. أتى إلى بغداد مع (مكتب إعادة الإعمار) في نيسان، ويعتبر أحد أكثر الخبراء موهبةً، في حقل الاتصالات، ممن قابلتهم خلال أربعين عاماً.

كان دان بالتأكيد يسعى إلى الحديث عن التمويل المتعلق بالتغطية الإعلامية.

أكملنا آلاف المشاريع المتعلقة بإعادة البناء، في كل أرجاء البلاد، بعضها كبير، مثل إعادة بناء الطرق والجسور، أو تنظيف ميناء الخليج، ومعظمها صغير مثل ترميم المدارس أو بناء دور للأيتام. وكان لجميع هذه المشاريع تأثير كبير.

خلال الصيف، كنت قد زرتُ العديد من مشاريع إعادة البناء، لكن هذه الزيارات لم تحظ بالتغطية الصحفية الكافية. لم تكن هذه القصص بالتأكيد مغرية لمحرري الأخبار ومنتجيها، مثل أخبار النهب والسرقة، وانقطاع الكهرباء، وطوابير البنزين- وبالطبع مثل أخبار العنف المتصاعد.

والنتيجة هي أنّه، وبينما كانت قوات التحالف، وموظفيه المدنيين، قد عملوا بجد تحت ظروف صعبة، وأنجزوا الكثير في عدة مناطق من العراق، كانت قلة قليلة خارج البلاد تعرف شيئاً عن أعمالهم.

"إن التغطية الإعلامية تصوّر قواتنا كضحايا، وليس كأبطال،" قال دان شاكياً، حاملاً رزمةً من الأخبار التلفزيونية المطبوعة. "لا يوجد شعور في الوطن بالعمل الكبير الذي يقومون به." ثم أضاف أنّ التحدي الكبير يتلخص باستقطاب الإعلام ودفعه إلى تغطية هذه القصص. كان أحد الصحفيين قد قام بزيارة نادرة إلى اجتماع في إحدى قاعات الحوار المفتوح في تكريت. وقد أخبر دان قائلاً، "إذا كانوا يمارسون الديموقراطية في مسقط رأس صدام، فإنهم يستطيعون ممارستها في أي مكان آخر." ثم أضاف دان، "ويمكن القول، سعادة السفير، يجب أن نجد طريقة لنقل وسائل الإعلام خارج بغداد."

"سوف أتحدث مع رجال الجيش بخصوص الحصول على طائرات (بلاك هوكس) لنقل المراسلين في مناطق أخرى من البلاد."

وقد حصلنا على الحوامات لنقل وسائل الإعلام. ولكن، ظل تركيز التغطية الإعلامية منصباً، للأسف، على أعمال القتل، متجاهلة، إلى حد كبير، التقدم الذي تحقق على صعيد إعادة البناء وإرساء أسس الديموقراطية.

كان التشخيص المتشائم الذي قدمه ديف أوليفر عن الميزانية قد زودني ببعض الأرقام الدامغة، فيما كنت أحضر للعودة إلى واشنطن من أجل التشاور. هناك، كان يجب أن أرسي الأرضية لما سيكون، من دون أدنى شك، مقاربة ضخمة، إضافية، لتغطية النفقات غير المتوقعة، لإعادة بناء اقتصاد مريض حتى النخاع. كان المستشارون يأتون بالأخبار السيئة كل يوم تقريباً. ومهما كانت حقيقة الوضع، كنت بحاجة لأن أمهد الجو، في البيت الأبيض، ومكتب الإدارة الأمريكية لشؤون الإدارة والميزانية، وفي مجلس الشيوخ، عبر التأكيد بأننا نحتاج إلى أموال أكثر، قبل أن ننتظر بأن يتحسن الوضع هناك.

كنت أعرف بأن قضية الإقناع لن تكون سهلة. منذ وصولي إلى العراق، اصطدمت مراراً بالبيروقراطيين، في واشنطن، الذين يمسكون بزمام أمورنا المالية. كان واقعاً يدعو إلى الحزن، في الوقت الذي كان الرئيس قد أمرني بالتصرف بسرعة حاسمة، كنت أشعر بأن يدي مكبلتان بسبب وجود منظمات في واشنطن مثل مكتب الإدارة والميزانية **OMB**، ووكالة وزارة الخارجية للتطوير الدولي **USAID**.

في حالات أكثر عادية، كان مكتب الإدارة والميزانية يلعب دوراً مهماً في تقديم المساعدة ومقاربة التفاصيل عن كيفية إنفاق الموارد المالية. كانت تلك العملية تستغرق دائماً وقتاً.

ولكن الوضع في العراق في عام ٢٠٠٣ لم يكن عادياً الإطلاق. لم نكن نملك الكثير من الوقت لإعطاء الاقتصاد العراقي دفعة إلى الأمام. في لقاء مع الرئيس في قطر أوائل حزيران، أخذت رئيس مستشاري البيت الأبيض آندي كارد جانباً، وطلبت منه أن أُمنح استراحةً من هيمنة شبكة البيروقراطيين في واشنطن. وقد وعدني خيراً. غير أن التبدل الطفيف في التوتر مع البيروقراطيين في مكتب الإدارة والميزانية لم يغير شيئاً، وكان يتطلب انتباهاً دائماً.

خلال أسابيعي الأولى في العراق، كنتُ قد كتبتُ إلى دون رامسفيلد بأننا لا نستطيع، بكل بساطة، أن نتحمل المقاربة البطيئة التي نلمسها من البيروقراطيين في واشنطن. وكان رامسفيلد قد طلب من جون هامر، النائب السابق لوزير الدفاع في عهد الرئيس كلينتون، أن يأتي بفريق عمل، في أوائل تموز، لكي يتبين حقيقة الوضع الذي يواجهه التحالف. في تقريره الخاص إلى رامسفيلد، حدد هامر التحديات التي تواجهها سلطة التحالف المؤقتة، مبيناً أن "سلطة التحالف المؤقتة تواجه مشكلة أصعب بكثير من تحدي إعادة البناء بعد الحرب. إن العراق يعاني من اقتصاد منهار تماماً. إن سلطة التحالف تواجه وضعاً يشبه وضع ألمانيا المهزومة بعد الحرب العالمية الثانية، ووضع الاتحاد السوفيتي المنهار عام ١٩٨٩."

يتبع